

## مستعدون أم لا

## استجابة باكستان للكوارث بعد مرور سنة على الفيضانات

www.oxfam.org

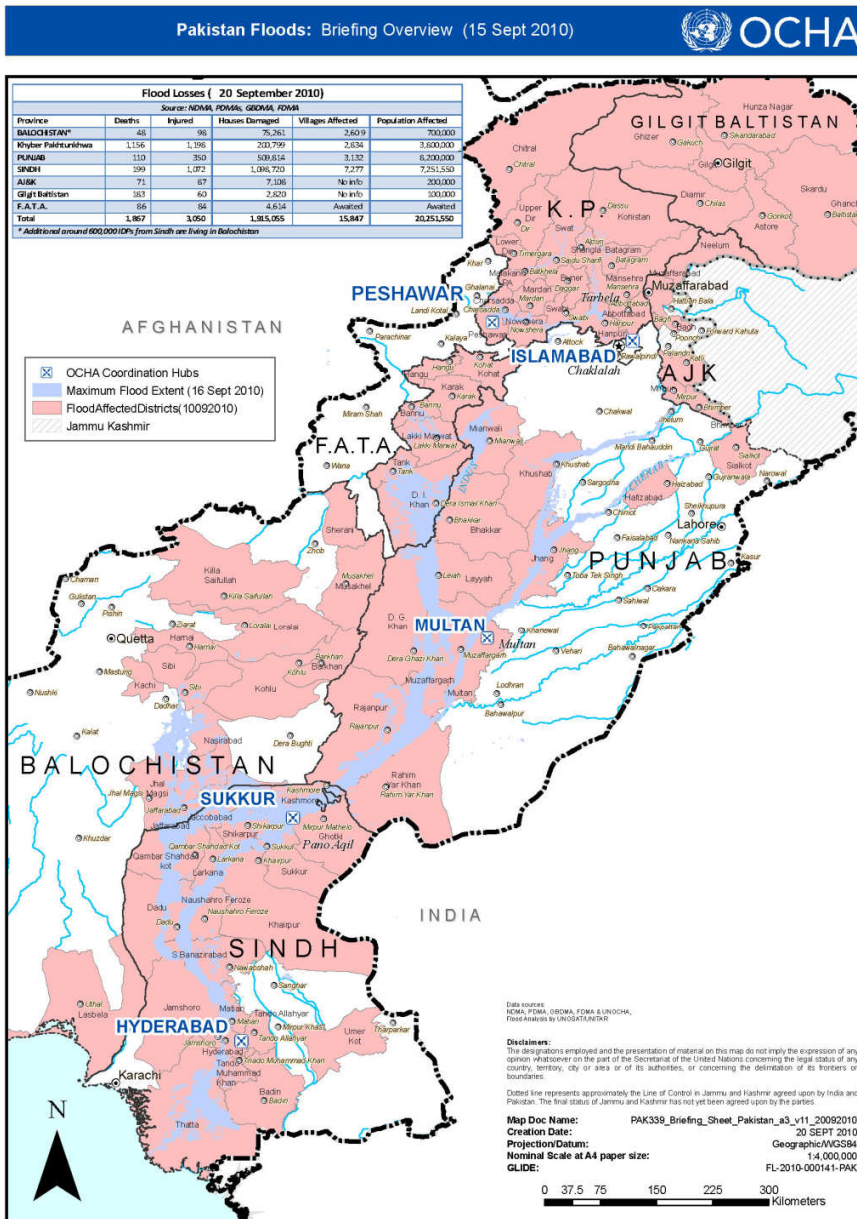


فارزانا بيبي تضع أثاثها على سطح مرتفع خوفاً من الفيضان الذي سرعان ما سيصل إلى قريتها، خان شاندي، في جنوب البنجاب.

© كارولين جلاك، يونيو / حزيران ٢٠١١

كانت الفيضانات التي ضربت باكستان في ٢٠١٠ هي الأسوأ في تاريخ البلاد. وقد أحرزت جهود الإغاثة الإنسانية نجاحاً ملحوظاً في تقليص الخسائر المباشرة في الأرواح وتقديم مساعدات الإغاثة لملايين البشر. ولكن الأوضاع كان يمكن أن تكون أفضل: أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ أسرة لا تزال دون مأوى دائم، وأكثر من مليون نسمة لا يزالون في حاجة لمساعدات غذائية. هذه الاحتياجات التي لم تُلبَ بعد يجب التعامل معها بشكل عاجل.

ومع مرور باكستان بموسم أمطار غزيرة آخر يحمل معه احتمالات كوارث أخرى، لا تزال البلاد غير مستعدة. فالكثير من العوامل التي أعاققت جهود الإغاثة وإعادة الإعمار لا تزال على حالها؛ ومن بينها عدم ملاءمة نظام إدارة الكوارث، والافتقار للتنسيق والقيادة في إغاثة الطوارئ. وتلك تحديات مؤسسية ينبغي حلها في أقرب وقت ممكن؛ إذ ينبغي على الحكومة والماتحين الاستثمار بكثافة في تدابير تقليص مخاطر الكوارث، مثل إيجاد أنظمة إنذار مبكر أفضل من تلك القائمة، والسيطرة على الفيضانات، وأنظمة إسكان أكثر مرونة. عليهم أيضاً معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية القائمة، والتي تجعل الناس أكثر ضعفاً في مواجهة الكوارث، وذلك من خلال خطة تنمية وطنية منحازة للفقراء. إن الإنفاق على تقليص المخاطر ورفع الجاهزية لا ينفذ حيوات الناس وأرزاقهم فقط، بل ويقلص، إلى حد بعيد، التأثير الاقتصادي للكوارث.



**PAK339**

سعر تحويل العملة ١ دولار = 85.89 روبية باكستاني (في ١٢ يوليو / تموز ٢٠١١)

## ملخص

كانت الفيضانات التي ضربت باكستان في ٢٠١٠ هي الأسوأ على الإطلاق في تاريخ البلاد. فقد تضرر منها ما يقدر بعشرين مليون نسمة، ولقي ١٩٨٥ حتفهم وأصيب ٢٩٦٤ آخرين. كذلك أضرار أو تدمير نحو ١,٦ مليون منزل، وفقدت أكثر من ٥ مليون وظيفة. وأصبحت المحاصيل الزراعية، وأنظمة الري، والبنية التحتية بأضرار بالغة، كما تراجع النمو الاقتصادي بنسبة ٢ بالمائة خلال السنة الماضية<sup>١</sup>.

كارثة بهذا الحجم من شأنها أن تضني أية حكومة، بيد أن المسؤولين الباكستانيين ومنظمات المجتمع المدني، ومجتمع المساعدات الدولي، والمانحين الخاصين والمؤسسين، والفاعلين العسكريين، والأفراد العاديين أنجزوا الكثير لتقليل الخسائر في الأرواح، وتوفير الطعام والماء والمأوى والنقود للملايين من مضاري الفيضانات، والحد من الانتشار الكبير للأمراض. على أن عدم الاستقرار الحالي على المستوى الاجتماعي – السياسي، والبيئي، والاقتصادي في باكستان يزيد من التحديات التي تواجهها استجابة بهذا الحجم.

بعد مرور عام على الفيضانات، لا تزال هناك فجوات واسعة في احتياجات التعافي فيما بعد الفيضان، ولا يزال مئات الآلاف من الباكستانيين دون مأوى دائمة. وتقدر أعداد غير الأمنين غذائياً بالملايين، بينما فالتت الكثيرين فرصة الزرع والحصاد، لافتقاد الحبوب والأدوات، أو عدم التمكن من الوصول إلى الأرض. وفي ظل قلة الوظائف المتاحة، وارتفاع أسعار الغذاء، تغدو قدرتهم على إعالة أنفسهم خلال فترة التعافي محل شك. وقد كافتحت النساء للوصول إلى المساعدات، ولا تزالن مضاربات بشكل غير متناسب. لم يعد الآلاف إلى قراهم بعد، ولا يزالون في شبه مخيمات في مناطق حضرية، دون مساعدات أو تدابير لدمجهم في المجتمع. كذلك لا يزال النداء الذي وجهته الأمم المتحدة يعاني عجزاً قدره ٦٠٠ مليون دولار، مخصصة لدعم أنشطة التعافي المبكر، كما لا تزال هناك حاجة للتمويل في مجالات حيوية مثل الإسكان والزراعة، حتى يستعيد الناس عافيتهم.

تواجه المجتمعات سريعة التعافي التي تناضل من أجل التعافي، موسماً آخر من الأمطار يُنتظر معه المزيد من الكوارث في المستقبل، خاصة مع تسبب التغير المناخي في انتشار الظروف الجوية الحادة. ببساطة، باكستان غير مستعدة للتأقلم. فكثير من أنحاء البلاد لا يزال خارج تغطية أنظمة الإنذار المبكر، كما أن البنية التحتية للحماية من الفيضانات، مثل الحواجز النهرية، والأسوار الحامية، ومجاري المياه، دمرتها كارثة العام الماضي، ولم تصبها يد الإصلاح بعد. وحتى مع انخفاض معدلات الأمطار هذا العام، لا تزال احتمالات الفيضان مرتفعة، وكثير من القرى غطتها المياه بالفعل. على أن تقلص التأثير المحتمل للفيضانات قبل أن تضرب ضربتها، وتقديم مساعدات إنسانية فعالة ومناسبة وغير منحازة وفي وقتها المناسب، يعوقه الإهمال الطويل للظلم الاجتماعي، وعدم كفاية استعداد الحكومة للكوارث، وعدم ملاءمة نظام إدارة الكوارث، والافتقار للتنسيق والقيادة في مجال إغاثة الطوارئ، وتداخل مهام مختلف الفاعلين.

لقد أبرزت الفيضانات الحاجة الماسة لإعادة دراسة المحركات التي تقف وراء حالة الضعف التي تحول نواذب الطبيعة إلى كوارث إنسانية وتعوق التعافي السريع<sup>٢</sup>. تشمل تلك المحركات الانتشار الواسع لسوء التغذية، وعمق مستويات الفقر، وعدم ملاءمة النفاذ إلى التعليم، والافتقار للأرض، والتميز ضد المرأة والأقليات، وديناميات النزاع التي

تعوق نفاذ المساعدات الإنسانية لبعض قطاعات السكان. وما لم يتم التعامل مع تلك العوامل من خلال خطة إعادة إعمار وتنمية منحازة للفقراء، ومنسّقة على المستوى الوطني، فستستمر في تقويضها لجهود تحسين سرعة تعافي باكستان من الكوارث القادمة، وقدرتها على التطور. إن الاهتمام بدعم سرعة التعافي لدى المجتمعات الأكثر ضعفاً أمر حيوي لنجاح جهود إعادة الإعمار.

لو أُريد لهذا الوضع أن يتغير، فلا مناص من تقديم الحكومة الباكستانية، وبدعم من المانحين، لاستثمارات ضخمة ومستدامة. تشمل الأهداف المتفق عليها دولياً لتقليل مخاطر الكوارث، تخصيص ١٠ بالمائة على الأقل من كل التمويل الإنساني، وإعادة الإعمار بعد الكوارث، ومشروعات التعافي لتقليل مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى ١ بالمائة من ميزانيات التنمية الأوسع. ويتعين، الآن، على كل سياسات التنمية العامة أن تشتمل، بشكل منتظم، على مبادئ لتقليل مخاطر الكوارث والتكيف المناخي، حتى تستطيع أن تستجيب، بشكل مناسب، لتحديات تغير البيئة. وينبغي أن يتم ذلك بما يتسق مع التزامات الدولة بخطة عمل هيوغو.<sup>٣</sup>

قامت السلطات الباكستانية، في السنوات الأخيرة، بخطوات إيجابية في سبيل إنشاء إطار عمل ومؤسسات لإدارة الكوارث، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. فلدى باكستان سياسات قائمة بالفعل، ولكن هناك أهمية ماسة الآن لترجمة تلك السياسات إلى أنظمة إدارة كوارث فعالة - خاصة على مستوى المجتمعات - قادرة على تقليل المخاطر ومساعدة الناس على مساعدة أنفسهم عند مواجهة الأزمات. وهو ما يتطلب استثمارات مستدامة، تستلزم بدورها تعبئة الموارد من خلال التوسع العاجل في القاعدة الضريبية (لا يدفع سوى ٢ بالمائة من السكان، حالياً، ضريبة على الدخل) دون الإضرار، بشكل غير متناسب، بالفئات الأكثر فقراً.<sup>٤</sup>

إن تحسين تدابير تقليل مخاطر الكوارث التي تقع، لا يؤدي فقط إلى تحاشي الوفيات والأضرار، والكروب القابلة للتحاشي، بل ويمثل قيمة هائلة للمال أيضاً. فقد كلفت الكوارث باكستان، في الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، ما يقدر بـ ٥ مليار دولار على الأقل.<sup>٥</sup> ويُنتظر أن تتكلف إعادة الإعمار بعد الفيضانات ما يصل إلى ١٠.٩ مليار دولار، أي نحو ربع الميزانية الوطنية.<sup>٦</sup> على أن تقديرات البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي ذهبت إلى أن الحكومة لو قدمت استثمارات أولية بنحو ٢٧ مليون دولار فقط، فمن شأن ذلك أن يقلص كثيراً من الخسائر في الكوارث القادمة. لقد خصصت باكستان أكثر من هذا المبلغ لنفقات الجمعية الوطنية في العامين الماضيين فقط.<sup>٧</sup> هذا الاستثمار الأولي، إذا ما تبعه تخصيص مستدام للموارد، يمكن أن يشتمل على إعادة تنظيم هيئات إدارة الكوارث الموازية القائمة، وتقديم المساعدات لها ودعمها بالتجهيزات اللازمة، في المناطق الثلاثين الأكثر ضعفاً، ووضع خرائط طويلة الأجل للمناطق المعرضة لمخاطر الفيضان.<sup>٨</sup>

هناك حاجة عاجلة، قبل وقوع أزمات جديدة، لوضوح أدوار ومسؤوليات الفاعلين الحكوميين على مستوى المنطقة، والإقليم، والمستوى الفيدرالي، خاصة في ظل نقل المسؤوليات إلى المستويات الأدنى، وفق التعديل الثامن عشر للدستور.<sup>٩</sup> على أن الكوارث والطوارئ لا تحترم أي حدود جغرافية محلية. لذلك تحتاج باكستان إلى امتلاك القدرة على الاستجابة للكوارث الواسعة النطاق، بقيادة وتنسيق على المستوى الوطني.

كذلك هناك حاجة إلى زيادة قوية للمانحين من أجل ضمان إحراز تقدم في تعزيز تقليص مخاطر الكوارث وتدابير التكيف مع التغير المناخي عند إعادة الإعمار بعد الفيضانات. هذا فضلاً عن وجوب إتاحة تمويل مستدام لعدة سنوات، وذلك من أجل مساعدة باكستان على تطوير جاهزيتها لمواجهة الكوارث على المستوى المحلي. في الوقت نفسه يجب الاعتراف بالمتطلبات المتزايدة للسكان الذين تزداد أعدادهم بسرعة، والذين لا يجدون استجابة لاحتياجاتهم التنموية، كما يجب أيضاً الاستمرار في تقديم المساعدات التنموية.

لقد وقعت العلاقات بين وكالات الأمم المتحدة وبعضها البعض، وبين الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية تحت ضغط شديد بفعل التحول السريع من نظام تنسيق إلى آخر، خلال الاستجابة للأزمة. فقد أدى التحول إلى تغيير المسؤول عن العمليات ككل، وكذلك في قطاعات أساسية مثل الإسكان. لذلك يتعين على وكالات الأمم المتحدة أن تنظر في مستقبل تنسيق العمليات الإنسانية في باكستان، وذلك بتغيير توجهاتها حتى تنتهج مقاربة أكثر تكاملاً في شراكتها مع هيئات الحكومة الباكستانية.

لا يقدم هذا التقرير تقييماً شاملاً للاستجابة للفيضانات حتى الآن، ولكنه يدرس آثارها، خاصة على المجتمعات الأكثر ضعفاً، ودور الهياكل المؤسسية المسؤولة عن إدارة الكوارث في البلاد، قبل أن يطرح اقتراحات للخطوات التي يراها ضرورية لجعل سكان باكستان أكثر أمناً خلال الكوارث القادمة.

## توصيات

### على الحكومة الفيدرالية الباكستانية أن:

- تكفل التعامل مع احتياجات التعافي المبكرة، وغير المستجاب لها، للمضارين من الفيضانات، وذلك باستثمار موارد مناسبة، خاصة في الإسكان والدعم الزراعي.
- تنقذ الحيوانات والمال باستثمار مبلغ الـ ٢٧ مليون دولار الأولي الذي تحتاجه تدابير تقليص مخاطر الكوارث، بما في ذلك إعادة تنظيم وتعزيز سلطات إدارة الكوارث، ووضع خرائط لمخاطر الفيضان المتوقعة مستقبلاً. فمن شأن ذلك أن يعفيها من التكاليف المتكررة لاستجابة الطوارئ الأعلى كلفة. وينبغي أن يُتبع ذلك باستثمارات مستدامة طويلة الأجل لتقليص المخاطر، تشتمل على ١ بالمائة على الأقل من تمويل التنمية على المستوى الوطني يخصص لتقليص مخاطر الكوارث، ويمكن تمويله من زيادة عائدات الضرائب.
- تُعرّف المهام والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل هيئة من هيئات الحكومة المسؤولة عن الجاهزية، وإدارة الكوارث، والإعمار على المستويات الفيدرالي، والإقليمي، وعلى مستوى المناطق. فمن شأن ذلك أن يضمن فاعلية التنسيق بين مؤسسات الحكومة الباكستانية، وكذلك التنسيق مع الأطراف الدولية خلال مراحل الاستجابة، والتعافي، وإعادة الإعمار.
- تُحدّث خطة إدارة الفيضانات على المستوى الوطني، وتبَسِّط وتحسن أنظمة الإنذار المبكر، وتحدد مواقع تحويل مسارات الفيضانات الآمنة، وتخفف من المخاطر بإصلاح أنظمة الحماية من الفيضان بشكل عاجل.
- تقلص مستويات الضعف في مواجهة الأزمات. على الحكومة الباكستانية أن تقوم، بشكل عاجل، بوضع خطة إعادة إعمار وتنمية منحازة للفقراء وحسنة التنسيق، تتسم بالشفافية

والمساءلة، وتشتمل على الإصلاحات اللازمة للتعامل مع مواطن الضعف الكامنة للنساء، والمعدمين، والمجتمعات التي يصعب الوصول إليها، والأقليات. وينبغي أن يستند كل ذلك إلى مبادئ تقليص مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي.

- تستمع إلى الشعب الباكستاني في إعرابه عما يقلقه، وذلك بكفالة استشارة المجتمعات والمجتمع المدني، خاصة النساء، فيما يتعلق بالجاهزية، والاستجابة، وإعادة الإعمار على المدى الطويل.

على حكومات الأقاليم أن تثبت التزامها بإدارة الكوارث وإعادة الإعمار، وذلك بأن:

- تدعم الأدوار والمسؤوليات الجديدة لسلطات إدارة الكوارث على المستوى الإقليمي. على حكومات الأقاليم أن تستثمر الموارد في توفير العمالة الدائمة الجيدة للتدريب التي تعرف أدوارها ومسؤولياتها بوضوح.
- تعطي أولوية للجاهزية لمواجهة الكوارث، وذلك بالتأكد من وجود خطط طوارئ واقعية، ومن أن البنية الأساسية الرئيسية للحماية من الفيضانات يتم إصلاحها وصيانتها بشكل مناسب.
- تستثمر على المستوى المجتمعي، وذلك بإطلاق برامج إدارة مخاطر كوارث قائمة على المجتمع تفضي إلى مشاركة أوسع وامتلاك محلي لمبادرات إدارة مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع.
- تنظم انتخابات حكومية محلية لضمان التمثيل وتحسين المساءلة لدى المجتمعات المحلية.
- إظهار وجود رؤية طويلة الأجل، وذلك بالتأكد من أن خطط إعادة الإعمار والتنمية تضع بين أولوياتها تقليص مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي، وكذلك بوضع احتياجات المجتمعات الأكثر ضعفاً، خاصة احتياجات النساء، في قلب تلك الأولويات. ومن شأن الاستثمار في موارد الرزق المستدامة والاقتصادات المحلية أن يساعد على تحقيق هذا الهدف.

على المانحين الدوليين أن يحسنوا من فاعلية تكاليف المساعدات، وذلك عن طريق:

- تعزيز إنفاق الإغاثة القائم، وذلك بسد الفجوات الحالية في مراحل التعافي المبكر وإعادة الإعمار في جميع مناطق البلاد، على أساس الاحتياج.
- وضع تقليص مخاطر الكوارث ومبادئ التكيف مع التغير المناخي في قلب استراتيجيات بلدانهم، في مجالي الإغاثة والتنمية على حد سواء، بما يتسق مع توجيهات المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك تخصيص ١٠ بالمائة على الأقل من إجمالي الإنفاق في المساعدات الإنسانية وجهود التعافي لتقليص مخاطر الكوارث.
- دعم الحكومة الباكستانية حتى تفي بالتزاماتها الخاصة بخطة عمل هيوغو، وذلك ببناء القدرات المحلية ودعم زيادة الاستثمار في إدارة مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع. ولضمان الاستدامة، ينبغي أن يقدم المانحون التزامات تمويلية طويلة الأجل لعدة سنوات.
- دعم قيادة الحكومة الباكستانية في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية وجهود التعافي المبكر، مع تشجيع المساءلة أمام السكان المضارين، والحاجة لإدخال تحسينات كبيرة في عملية التنسيق، خاصة على مستوى المناطق.

على الأمم المتحدة أن تبدي القدرة على تعلم الدروس والتطلع للأمام، وذلك عن طريق:

- إعادة توجيه مقاربتها من أجل ضمان تكامل أكبر، ومرونة، وتنسيق، بين نظام قطاعات المساعدات والحكومة الباكستانية في الاستجابات القادمة، خارج أوضاع النزاع.
- التأكد من أن كل العاملين يعون ويفهمون جيداً تقليل مخاطر الكوارث، وكذلك المبادئ والمعايير الإنسانية الأساسية.
- التأكد من وجود تنسيق فعال مع كيانات إدارة الكوارث على المستوى الفيدرالي، والإقليمي، والمحلي والالتزام بتعزيز ومأسسة تلك الكيانات بالموارد والمساعدات التقنية.

على المنظمات غير الحكومية أن تساعد باكستان على بناء قدرتها على سرعة التعافي على المدى الطويل، وذلك عن طريق:

- تقليل أوجه الضعف من خلال دمج مبادئ تقليل مخاطر الكوارث في المشروعات، ومساعدة المنظمات المحلية في بناء قدراتها المتعلقة بتقليل مخاطر الكوارث.
- تعزيز الروابط بين الطوارئ وإعادة الإعمار، وبرامج الاستجابة والجاهزية، وتطوير آليات المساءلة من أجل ضمان تطبيقها لأفضل الممارسات.
- الالتزام بالشفافية الكاملة والمساءلة في عملياتها، وذلك بنشر تقاريرها المالية.

يستطيع الإعلام الباكستاني أن يدعم جهود تقليل آثار الكوارث القادمة عن طريق:

- رفع الوعي بأهمية الاستعداد للكوارث، والاستجابة لها والتعافي منها، بجعل ذلك جزءاً من تغطيته المعتادة، خاصة في التلفزيون.

## الهوامش

- ١ خطاب الميزانية، لوزير المالية الفيدرالي، يونيو/ حزيران ٢٠١١.
- ٢ اعترفت الخطة الوطنية الباكستانية لإعادة الإعمار بعد الفيضان بمواطن الخلل ولكنها قالت إن "باكستان تظل ملتزمة تماماً بتحقيق أهداف الألفية التنموية بحلول ٢٠١٥" (١.٢). لجنة تخطيط الحكومة الباكستانية، وحدة إعادة الإعمار بعد الفيضان (٢٠١١). "الخطة الوطنية لإعادة الإعمار بعد الفيضان، ٢٠١٠"، ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠١١.
- ٣ في ٢٠٠٥ تبنت ١٦٨ حكومة خطة عمل لعشر سنوات عُرفت باسم خطة عمل هيوغو. تقوم الخطة على خمس "أولويات للعمل" بحلول ٢٠١٥ تهدف إلى جعل البلدان أفضل استعداداً وأكثر قدرة على سرعة التعافي من الصدمات البيئية.
- ٤ فشلت باكستان، خلال السنوات الأربع الماضية، في تحقيق أي من أهدافها الضرائبية والإنفاقية. فقد انخفض إجمالي عائدات الضرائب إلى ٩.٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠١١، بعد أن كان ١٠.٢ بالمائة في العام المالي ٢٠١٠، وتعتبر نسبة الضرائب إلى الناتج الإجمالي المحلي في باكستان من أقل المعدلات في العالم. وقد استهدفت أجندة الإصلاح التي طرحتها الحكومة الباكستانية في ميزانية ٢٠١٢ تبسيط البنية الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، تطبيقاً لتوصيات تقرير السياسة الضريبية للبنك الدولي. 'Pakistan's FY12 budget - Resource constraints bite', analysis by Standard Chartered Bank, 7 June 2011
- ٥ الأرقام نقلت عن تقييم احتياجات الأضرار ما بعد الزلزال، لبنك التنمية الآسيوي، في ١٢ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٠٥، والذي قدر تكاليف إعادة الإعمار بنحو ٥.٢ مليار دولار، وتقييم احتياجات الأضرار الناجمة عن الإعصار والفيضانات في بلوشستان والسند ٢٠٠٧، للبنك نفسه، والذي قدر الاحتياجات بنحو ٦.٧٤ مليون دولار إضافية. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى الأعباء المالية لإعادة الإعمار الناجمة عن النزاع، رغم أنه ليس كارثة طبيعية، والتي أشار إليها تقييم احتياجات الأضرار بعد النزاع، للبنك نفسه، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، والتي قدرت بنحو ١.٠٨ مليار دولار.
- ٦ هذا الرقم منقول عن "فيضانات باكستان ٢٠١٠: التقييم الأولي للأضرار والاحتياجات" الذي أصدرته حكومة باكستان، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي في نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٠. بلغت الميزانية الجديدة للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ التي أعلنها وزير المالية الفيدرالي في يونيو/ حزيران ٢٠١١ نحو ٤٣ مليار دولار.
- ٧ وصلت النفقات المخصصة لأعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٤٣٢ عضواً ٣٦ مليون دولار في ميزانيته ٢٠٠٩/١٠، و١١/٢٠١٠.
- ٨ "فيضانات باكستان ٢٠١٠: التقييم الأولي للأضرار والاحتياجات" لحكومة باكستان، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، نوفمبر / تشرين ثاني ٢٠١٠. (ملحق ٢ عن إدارة مخاطر الكوارث)
- ٩ وُصف بأنه "إجماع تاريخي واسع التأثير فيما يتعلق بإدارة العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم". معهد باكستان للتنمية القانونية والشفافية (PILDAT) ورقة إحاطة رقم (٣٦): 'تأثير التعديل الدستوري الثامن عشر على العلاقات بين الفيدرالية والأقاليم'، يوليو/تموز ٢٠١١.



© أوكسفام الدولية، يوليو/ تموز ٢٠١١

كتب هذه الورقة عارف آزاد وهيلين ماكلهيني. نتوجه بالشكر لزملائنا في منظمة أوكسفام الذين ساهموا في تطويرها، خاصة شاهين تشوغتاي، وجافيريا أفزال، ونورين خالد، ونيفا خان، ووجيهة أنور، وافتكار خالد، وميشيل أنجليد، ومباشر أكرم، وكارولين جلاك، وريبيكا وين، وكيت أورورك، وديبي هيليار، ومايكل بيلي، وإيمي أنصاري. يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة من الأوراق حول باكستان، تم وضعها لإطلاع النقاش العام على قضايا التنمية وسياسة المساعدات الإنسانية. هذا المطبوع يتمتع بحماية حقوق الملكية الفكرية ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، شريطة ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب الملكية الفكرية تسجيل أي استخدام من هذه الاستخدامات لديه لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني: [publish@oxfam.org.uk](mailto:publish@oxfam.org.uk) لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في تلك الورقة يمكنك مراسلة: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

Published by Oxfam GB for Oxfam International under ISBN  
978-1-84814-925-0 in January 2011. Oxfam GB, Oxfam House,  
John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

## أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم ١ منظمة تعمل معاً في ٩٨ دولة للتوصل إلى حلول دائمة للفقر والظلم:

أوكسفام أمريكا ([www.oxfamamerica.org](http://www.oxfamamerica.org))

أوكسفام أستراليا ([www.oxfam.org.au](http://www.oxfam.org.au))

أوكسفام في بلجيكا ([www.oxfamsol.be](http://www.oxfamsol.be))

أوكسفام كندا ([www.oxfam.ca](http://www.oxfam.ca))

أوكسفام فرنسا ([www.oxfamfrance.org](http://www.oxfamfrance.org))

أوكسفام ألمانيا ([www.oxfam.de](http://www.oxfam.de))

أوكسفام بريطانيا العظمى ([www.oxfam.org.uk](http://www.oxfam.org.uk))

أوكسفام هونغ كونج ([www.oxfam.org.hk](http://www.oxfam.org.hk))

أوكسفام إنترمون ([www.intermonoxfam.org](http://www.intermonoxfam.org))

أوكسفام أيرلندا ([www.oxfamireland.org](http://www.oxfamireland.org))

أوكسفام المكسيك ([www.oxfamexico.org](http://www.oxfamexico.org))

أوكسفام نيوزيلندا ([www.oxfam.org.nz](http://www.oxfam.org.nz))

أوكسفام نوفيبي ([www.oxfamnovib.nl](http://www.oxfamnovib.nl))

أوكسفام كيبك ([www.oxfam.qc.ca](http://www.oxfam.qc.ca))

المنظمات التالية تتمتع حالياً بوضع العضو المراقب في أوكسفام، وتعمل على الانضمام الكامل:

أوكسفام الهند ([www.oxfamindia.org](http://www.oxfamindia.org))

أوكسفام اليابان ([www.oxfam.jp](http://www.oxfam.jp))

أوكسفام إيطاليا ([www.oxfamitalia.org](http://www.oxfamitalia.org))

لمزيد من المعلومات يمكنك مراسلة أي منظمة، أو زيارة موقعها [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)؛ بريد إلكتروني: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)



Oxfam

[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)